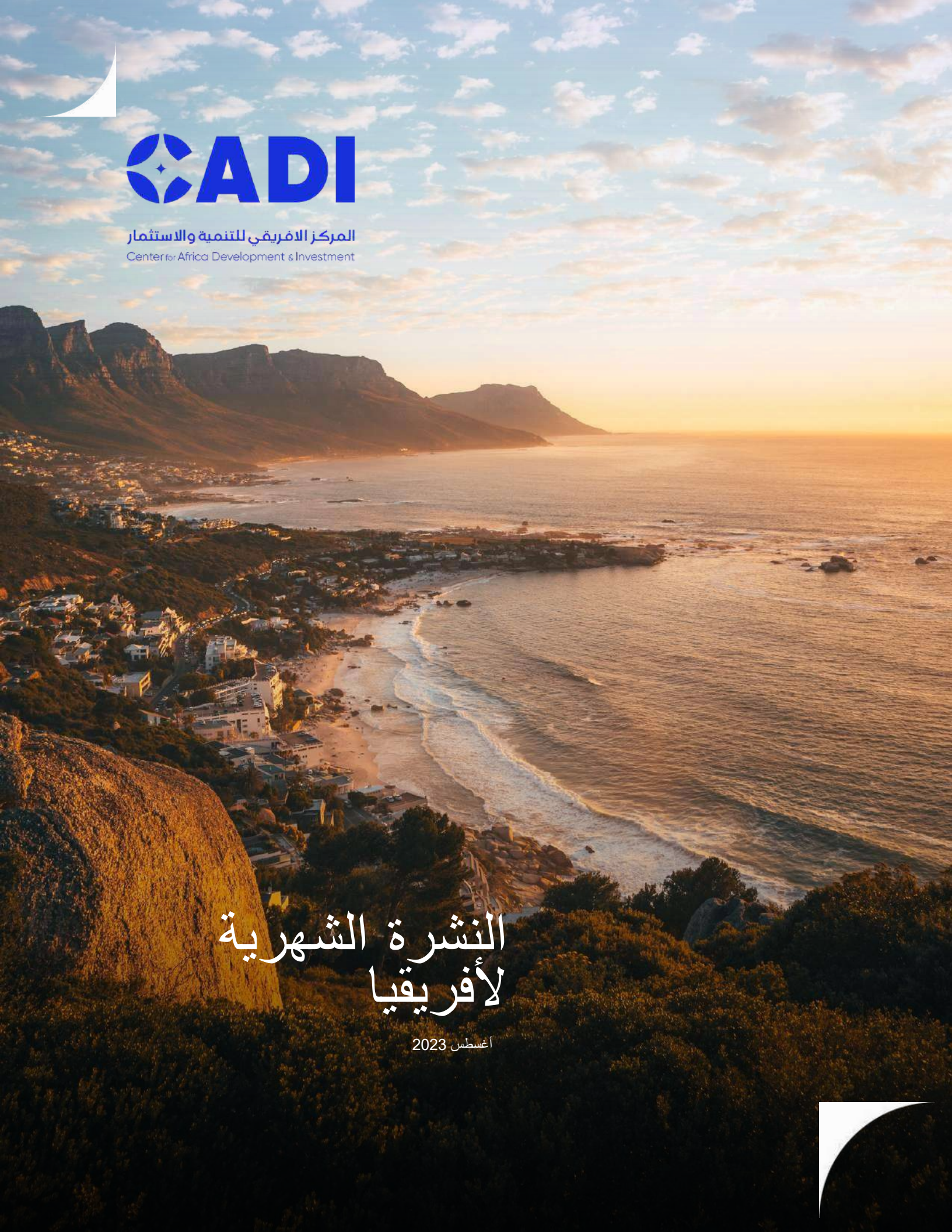

النشرة الشهرية لأفريقيا

أغسطس 2023

بريكس: التوسع الأفريقي وآثاره على الهيكل الاقتصادي العالمي القائم على إعادة التوزيع

يشير التوسع الأخير لمجموعة بريكس لتشمل، من بين دول أخرى، مصر وإثيوبيا إلى إعادة معايرة جيوسياسية واقتصادية عميقة. يمثل تحالف بريكس، الذي يتألف في الأصل من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، مجموعة من الاقتصادات الناشئة ذات النفوذ المتزايد في الحوكمة المالية العالمية. ويأتي انضمام مصر وإثيوبيا إلى هذا التحالف ليخدم أغراضاً متعددة، لا سيما بالنسبة لهذه الدول الأفريقية، وذلك من خلال تعزيز الكفاءة التجارية وصياغة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وإنصافاً.

يشكل انضمام مصر وإثيوبيا في تحالف بريكس الآخذ في التوسع لحظة تحول فارقة في البنى الجيوسياسية والاقتصادية لجنوب الكرة الأرضية، وعلى نطاق أوسع، في جميع أنحاء القارة الأفريقية. كما أن هذا التوسع يعبر عن رغبة متزايدة في تغيير التوازن التجاري العالمي القائم من حيث أنه يوفر لهذه الدول الأفريقية منافذ غير مسبوقة إلى أسواق واسعة لسلعها وخدماتها. ولا تقتصر أهمية هذا التوسع في تعزيز التبادل التجاري بين أعضاء التحالف وحسب، بل يشكل أيضاً استراتيجية سياسية واقتصادية متجذرة بعمق في فلسفة تحرير التجارة التي باتت سائدة في تحالف البريكس. وينطوي هذا التوجه على آثار بعيدة المدى على إعادة تنظيم مصفوفة التجارة العالمية نحو توزيع أكثر إنصافاً للإمكانات والموارد.

فهو يتحدى هيمنة النماذج الاقتصادية الحالية، التي عملت طويلاً على تهميش الاقتصادات الناشئة بشكل غير متناسب من خلال إدامة التوزيع غير المتكافئ لرأس المال والتكنولوجيا والدراية الفنية. ولا شك في أن القارة الأفريقية، التي طالما همشت لفترة طويلة في الارتباطات الاقتصادية الدولية، ستستفيد استفادة هائلة من هذه التنمية، وخاصة عندما يتم تقييمها في سعيها إلى تقرير المصير الاقتصادي والتنمية المستدامة.

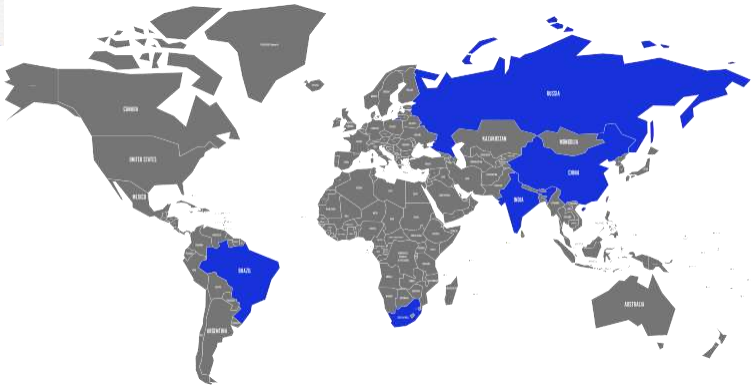

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن دول البريكس تمثل مجتمعة أكثر من 40% من سكان العالم. ومن البديهي أن تترجم هذه الضخامة الديموغرافية إلى أسواق استهلاكية واسعة، مما يوفر لمصر وإثيوبيا وفورات كبيرة في الحجم. وفي سياق مجموعة البريكس، يعمل التأييد الضمني لتحرير التجارة كآلية محفزة من حيث أنه يساعد في تقليل أوجه القصور في المعاملات، ويقلل من التكاليف المرتبطة بالصادرات، ويخلق بيئة واعدة لهذه البلدان لاختراق الأسواق التي تعوقها السياسات الحمائية أو الحواجز التجارية.

وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تعرض التكوين الهيكلي للتجارة العالمية للانتقاد بسبب بنيته غير المنصفة، والتي تحابي بشكل غير متناسب الاقتصادات المتقدمة على حساب نظيراتها النامية. وكان النظام الاقتصادي السائد، وهو البوتقة التي تعمل فيها التجارة العالمية الحديثة، بارزاً بشكل خاص. وعلى هذا فإن العضوية في مجموعة البريكس الموسعة توفر لمصر وإثيوبيا مسارا مؤسسياً مواتياً للتفاوض على شروط تجارية أكثر إنصافا، مع إمكانية تنويع شراكاتهما التجارية، مما يقلل من الضعف الاقتصادي أمام تحولات السوق أو عدم الاستقرار الجيوسياسي في مناطقهما التجارية التقليدية.

وعلاوة على ذلك، فإن الأصوات الداعية إلى تبني عملة موحدة داخل تحالف البريكس بمثابة نقطة استراتيجية مضادة للهيمنة الاقتصادية أحادية القطب التي تديرها وتنظمها في المقام الأول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن ثم فإن تبني نظام نقدي موحد ضمن هيكل البريكس من شأنه أن يخفف من اثنين خطرين مترابطين مستوطنين في الاقتصادات النامية: تقلب أسعار الصرف والنفقات العامة للمعاملات، وكلاهما له تأثير متتالي وغير عادل على التضخم المحلي والاستقرار الاقتصادي بين هذه الاقتصادات "الأضعف".

أعطى الهيكل المالي السائد امتيازاً تاريخياً للشمال العالمي، مما سمح لعملات مثل الدولار الأمريكي واليورو بالهيمنة على المعاملات الدولية. ومن شأن هذا الترتيب النقدي أن يفاقم من نقاط الضعف لدى الاقتصادات الناشئة من خلال تعريضها لمخاطر أسعار الصرف وارتفاع تكاليف المعاملات، مما قد يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية المحلية.
ومع ذلك، يمكن أن تكون عملة بريكس الموحدة بمثابة حصن ضد مثل هذه الاختلالات، وبالتالي إعادة توزيع قدر من السيطرة النقدية على الجنوب العالمي.

لذلك، لا ينبغي النظر إلى المبادرة النقدية المشتركة بين دول البريكس على أنها مجرد أداة وظيفية لتسهيل التجارة ولكن على أنها إعادة تشكيل هيكلي كبير يهدف إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المشهد المالي العالمي. ويشكل هذا المسعى تحدياً للهياكل المالية التقليدية، مما قد يمهد الطريق لنظام اقتصادي دولي أكثر إنصافاً.

إن تأكيد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على أن الانضمام إلى كتلة بريكس "سيرفع صوت الجنوب العالمي" ليس مجرد خطاب بل هو تعبير عن نموذج متغير. توفر العضوية في تحالف بريكس لدول مثل مصر وإثيوبيا منصة للمشاركة بنشاط في تشكيل السياسات الاقتصادية العالمية. وهذا يعزز نهجاً ثنائي المحور: أولاً، يسمح لهذه الدول بالدعوة إلى نظام مالي عادل، مما يخفف من اختلال توازن القوى الذي يميز البنية الاقتصادية العالمية الحالية. ثانياً، إنه يضخم نفوذها الجيوسياسي، مما يسمح لها بممارسة قوة تفاوضية جماعية تتجاوز القيود الإقليمية.

وبالنسبة لأفريقيا، فإن هذا الحدث يدل على أكثر من مجرد إشراك بلدين في تحالف اقتصادي قوي؛ بل يمثل نقلة نوعية. فهو يبرز دور أفريقيا المتنامي من لاعب هامشي تاريخياً إلى صاحب مصلحة مهم في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ويمكن لهذا التحول أن يحفز هذا الانتقال إعادة التفاوض بشأن مكانة أفريقيا في المنتديات الاقتصادية الدولية، مما يمنح القارة القوة التي كثيرا ما حُرمت منها في المناقشات العالمية.

وعلاوة على ذلك، قد يؤدي ذلك إلى تأثير مضاعف يمكن أن يلهم المزيد من الدول الأفريقية الأخرى للانضمام إلى التحالفات الاقتصادية العالمية، وتعزيز التضامن الإقليمي وتقديم سردية بديلة لوجهة النظر الأحادية التي غالباً ما تطبق على أفريقيا.

✦✦✦

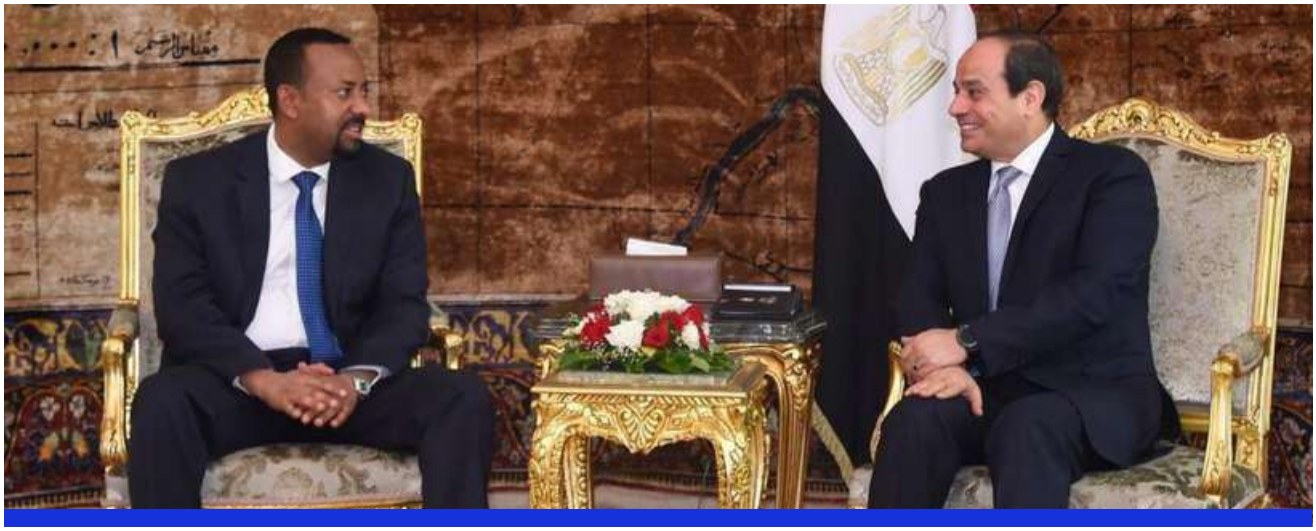

من خلال الكشف عن الوعد الضمني بتحرير التجارة داخل كتلة البريكس، يكشف هذا التوسع أنه سردية مضادة للسياسات التجارية الحالية، فهو يوفر الدعائم لنموذج تجاري بديل من شأنه أن يصحح الاختلالات التاريخية ويسهل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول المهمشة تقليدياً. لذلك، يجب فهم انضمام مصر وإثيوبيا إلى تحالف بريكس على أنه رافعة مؤثرة في إعادة تنظيم هياكل القوة الاقتصادية العالمية على نطاق أوسع. وقد يكون تكاملها نذيراً بمنظومة تجارية دولية أكثر شمولاً وإنصافاً.

تطور وأهمية بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا

تأسس بنك التجارة والتنمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في عام 1985، وقد شهد تحولاً كبيراً على مدى العقود العديدة الماضية. كان يُنظر إليه في الأصل على أنه مؤسسة إقليمية لتمويل الأنشطة التنموية، لكنه تجاوز أهدافه الأولية ليصبح لاعباً محورياً تحت المظلة الواسعة لمجموعة بنك التجارة والتنمية (TDB Group).

ثمة كيانات متمايزة ولكنها مترابطة داخل مجموعة بنك التجارة والتنمية الأوسع نطاقاً. ويشمل ذلك صندوق التجارة والتنمية، وشركة المستشارين التجاريين لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المحدودة، وشركة التأمين الحكر التابعة لبنك التجارة والتنمية، وبنك التجارة والتنمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المذكور أعلاه، وأكاديمية بنك التجارة والتنمية.

وتؤدي هذه الكيانات أدواراً فريدة، لكنها مع ذلك تعمل في إطار تعاوني من أجل تحقيق الرؤية الشاملة للمجموعة. وتؤكد هذه الطبيعة المترابطة لكيانات مجموعة بنك التجارة والتنمية على النهج المتكامل الذي تتبعه المؤسسة لتحقيق أهدافها.

ومن خلال العمل ضمن إطار تعاوني، عززت هذه الكيانات نطاق وصولها ونجحت في تنسيق مشاريع في قطاعات ومناطق متنوعة.
وعلاوة على ذلك، فإن نطاق انتماءات بنك التجارة والتنمية يرسم صورة جلية لتأثيره التوسعي ومصداقيته.

يضم البنك قاعدة مساهمين تبلغ 37 مساهماً، ويحظى بدعم كيانات متنوعة، من الدول ذات السيادة إلى المؤسسات المالية المعترف بها عالمياً. ومن بين أصحاب المصلحة البارزين بنك التنمية الأفريقي، وبنك الصين الشعبي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والعديد من صناديق التقاعد وشركات التأمين البارزة. وتخدم مجموعة بنك التجارة والتنمية حالياً 23 دولة عضواً تغطي مساحات شاسعة من أفريقيا، من أهرامات مصر إلى المدن الساحلية في موزمبيق والتضاريس الجبلية في إسواتيني. وما زالت مجموعة بنك التجارة والتنمية ثابتة على التزامها بتعزيز التجارة، ومناصرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، ونشر التنمية المستدامة.

تضم مجموعة بنك التجارة والتنمية فئات متنوعة من العروض الائتمانية المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الاقتصادية المختلفة. ففي مجال المؤسسات المالية، يمكن أن يكون التنويع بمثابة مؤشر قوي على مرونة الكيان وقدرته على التكيف الاستراتيجي. وعلى وجه الخصوص، عندما نضع هذا التنوع في المشهد الاقتصادي الأفريقي، تتضخم أهمية مثل هذا النهج. ومن المؤسف أن أفريقيا، بتاريخها الغني واقتصاداتها المتنوعة، تصارع قيودا مالية مستمرة.

إن اختيار المؤسسة للتنويع ليس مجرد انعكاس لقدرتها على التكيف مع ظروف السوق الديناميكية، فهو يجسد التزاماً استراتيجياً بتعزيز التجارة داخل القارة الأفريقية. فمن خلال اعتماد محفظة متنوعة، يعمل بنك التجارة والتنمية على توسيع نطاقه التشغيلي ومعالجة التحديات المالية العميقة والمتجذرة التي عانت منها المنطقة تاريخياً.

وكما يوحي اسم البنك، تعد القروض التجارية مصدراً بارزاً لأعمال بنك التجارة والتنمية. وهو مصمم بالأساس لسد الفجوات المالية قصيرة الأجل، مما يضمن استمرار التجارة اليومية بسلاسة. كما أنه يعمل بشكل أساسي كمادة تشحيم للآلية المعقدة للتجارة قصيرة الأجل، مما يسهل المعاملات ويحافظ على التدفق المستمر للسلع والخدمات الاقتصادية.

وفي المقابل، تلبي القروض لأجل المساعي التي تمتد لفترات أطول.
وتهدف هذه الأنواع من الائتمان، بطبيعتها، إلى ضخ الأموال في المشاريع التي تتطلب دعماً مالياً مستداماً، من مشاريع البنية التحتية إلى توسعات الأعمال واسعة النطاق. يوضح تصميمها اعتراف البنك بالاحتياجات الزمنية المتنوعة للمشاريع الاقتصادية.

ومع ذلك، فإن التزام مجموعة بنك التجارة والتنمية ببناء الثقة في القطاع المالي يمتد إلى ما هو أبعد من أنواع القروض التقليدية هذه.
وتجدر الإشارة بشكل خاص في هذا الصدد إلى تقديم القروض المدعومة من المؤسسات. تأتي هذه القروض مصحوبة بتأييد كيانات خارجية، مما يوفر طبقة إضافية من المصداقية بسبب الضمانات الخارجية.

تعمل مجموعة بنك التجارة والتنمية على تعزيز سمعتها كوسيط مالي موثوق به من خلال دمج هذه القروض المضمونة في مجموعة الائتمان الخاصة بها. وبالتزامن مع هذه الضمانات، تبرز خطابات الاعتماد بشكل خاص، باعتبارها ليست مجرد أدوات مالية بل ركائز قوية للثقة في حركة التجارة الدولية المعقدة.

وهذا لأنها تضمن مصداقية الكيانات التجارية، وتولد مناخاً من الثقة لا غنى عنه في التجارة العالمية. وفي ظل النسيج المعقد للارتباطات المالية المحتملة، تبرز طريقة عمل البنك لدقتها المميزة. وبدلاً من التنقل العشوائي في فرص المعاملات التي لا تعد ولا تحصى، نجد أن هناك ميل ملحوظ نحو أولئك الذين يقدمون أكثر من مجرد عوائد مالية. وإلى جانب آثارها المالية المباشرة، فإن هذه المعاملات المختارة تخدم غرضاً مزدوجاً: فهي تعد بمكاسب تنموية ملحوظة وتعمل كمحفزات تعزز الترابط بين الدول الأعضاء.

وعلى النقيض من نهجه الاستباقي في مجالات أخرى، فإن ميل البنك إلى تمويل الأسهم يتسم بالحذر، ويخضع كل مقترح لتدقيق صارم، مما يضمن توافقه مع روح البنك وأهدافه الشاملة. وبذلك تكون رسالة البنك واضحة لا لبس فيها: فمشاركة البنك في تمويل الأسهم تعتمد على المشاريع التي تعزز التنمية بطبيعتها وتشجع المبادرات الاقتصادية الأفريقية المؤثرة.

علاوة على ذلك، فإن دوافع البنك لإصدار سندات بالعملة المحلية تتسم بأنها متعددة الأوجه في أسواق رأس المال. وتهدف هذه الاستراتيجية في المقام الأول إلى تنويع مخزونها المالي في الوقت الذي تسعى فيه إلى تكثيف الأسواق المالية المزدهرة في مناطق فرعية محددة. ومن الدوافع الحيوية الأخرى هو تزويد الدول القومية بالأدوات اللازمة للتحوط ضد نقاط الضعف في العملات الأجنبية من خلال الاستفادة من القروض بالفئات المحلية.

وفي سياق ديناميات سوق رأس المال، أعيد استثمار الأموال المتأتية من السندات والأوراق المالية بشكل استراتيجي في بلدان إصدارها. ويكشف تحليل الخطوات الإجرائية عن نمط ثابت، وهو أن كل سند يتم إصداره يجد مكانه في البورصات ذات الصلة.

وهذا التكامل من شأنه أن يعزز الثقة في السندات ويزيد إلى حد كبير من إمكانات السيولة - وهو جانب حاسم للمستثمرين الباحثين عن المرونة. وبتحويل نظرتنا التحليلية نحو دول معينة، تبرز تنزانيا وكينيا وأوغندا كنماذج. وقد شهدت هذه البلدان إصدارات متميزة لسندات بالعملة المحلية بتنسيق من بنك التجارة والتنمية. ويمكن للمرء أن يتوصل إلى هدف مزدوج من خلال التعمق في طريقة عمل المؤسسة فيما يتعلق بأسواق رأس المال.

وبعيداً عن الامتياز المالي المباشر، تعكس مساعي بنك التجارة والتنمية رؤية أوسع: تعزيز قوة العملات المحلية، وبالتالي تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية. وبالنظر إلى التضاريس الاقتصادية الدقيقة لمختلف الدول الأفريقية، نجد أن دور البنك لم يكن مقتصراً على مجرد تسهيل المعاملات التجارية؛ فقد عمل بنشاط على تشكيل تضاريس اقتصادية مرنة.

في غضون سبع سنوات فقط، مرت مجموعة بنك التجارة والتنمية برحلة تحولية شهدت تحول البنك إلى لاعب مهم ليس فقط في أفريقيا ولكن على مستوى العالم. وخلال هذه الفترة الزمنية القصيرة نسبياً، شهد البنك سلسلة من الترقيات في التصنيف، وهو تقدم ليس فقط ذا أهمية عددية ولكنه مؤشر على ازدهاره المالي وكفاءته التشغيلية المتزايدة.
إن التعبير الكمي لهذا الصعود لافت للنظر: تضخم بنسبة 400% في مخزونات رأس المال والتمويل. وفي حين أن هذه الأرقام تبدو مذهلة بلا شك، إلا أن أهميتها الحقيقية تكمن في التداعيات التي تحملها على المكانة الأوسع للبنك. فهذه الطفرة المالية الهائلة لم تساعد فقط بنك التجارة والتنمية في الحصول تصنيف استثماري يحسد عليه وحسب، بل عززت مكانته أيضا وبشكل راسخ ككيان اقتصادي بالغ الأهمية ضمن اختصاصه الإقليمي.

✦✦

إن صعود بنك التجارة والتنمية إنما يدل على أكثر من مجرد نجاح مؤسسي، فهو يجسد التزام البنك بالتقدم في المجالات الاقتصادية والتنموية في أفريقيا. فمن خلال توجيه الرأي، لا يعكس بنك التجارة والتنمية التقدم المحرز وحسب، بل يؤكد على مناصرة المبادرات التي تعد بتشكيل الآفاق الاقتصادية والإنمائية للقارة. تلخص هذه الفترة مرحلة محورية في تطور بنك التجارة والتنمية، وتلخص رحلته من لاعب إقليمي إلى مهندس رائد للنهضة المالية والتنموية في أفريقيا.

حل المعضلة المالية لأفريقيا:
القدرة الضريبية والسياسة والإمكانات

على مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقدماً سياسياً ملحوظاً يتميز بالحكم التقدمي والديمقراطية والاستقرار. وفي الوقت نفسه، شهدت المنطقة نمواً اقتصادياً مطرداً، مما عزز مكانتها في مشهد الاقتصاد العالمي

وعلى الرغم من هذه الخطوات الكبيرة، ما زالت هناك فجوة حرجة في الإطار المالي لهذه المنطقة، وهي تتمثل انخفاض فعالية آليات تحصيل الضرائب.

تبرز الضرائب كحجر زاوية محوري في الإطار الشامل للبنية المالية للدولة. في حين أن دورها يتمحور بشكل أساسي حول تراكم الإيرادات، إلا أنه يتجاوز هذه الوظيفة الأساسية.
ويعتبر الإطار الضريبي جوهرياً في دعم تطوير البنية التحتية، ورعاية خطط الرعاية الاجتماعية، وتعزيز قدرة المرافق والخدمات العامة. وتبرز أهمية هذا الدور متعدد الأوجه في تشكيل مسار التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلد.

ومع ذلك، تشكل البيانات التجريبية الحديثة معضلة مالية كبيرة تستدعي تطبيق الفحص المنهجي. وعلى عكس التوقعات، تبين أن هناك انكماش واضح في الإيرادات الضريبية، وهو يتضح جلياً عند تقييمه في كل من الأبعاد العددية النسبية والمطلقة.

ولتوضيح هذا الشذوذ بدقة، تقدم بيانات إرنست ويونغ رؤى مقنعة. فوفقاً لتقييمهم، سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متوسط إيرادات ضريبية مرجحة بنسبة 14.8% في عام 2018. بيد أنه عند وضع هذا الرقم في سياق تاريخي، نجد أنه يشير إلى انحدار ملحوظ من ذروة 19.9% في عام 2005. وهذا التباين الواضح بين المسار المتوقع والمقاييس المالية الملموسة إنما يعكس معضلة ذات عواقب وخيمة. وهذا ليس مجرد مأزق أكاديمي أو إحصائي ولكنه يجسد معضلة ذات آثار عميقة على أصحاب المصلحة متعددي الأوجه داخل البيئة الاجتماعية والاقتصادية الأفريقية. ومن هنا نستنتج أن الحكومات المكلفة بضمان القوة المالية تواجه تحديات في تخصيص الموارد والتخطيط المالي طويل الأجل.

يتصارع صانعو السياسات الذين يسعون لصياغة استراتيجيات فعالة مع عدم القدرة على التنبؤ بنتائج الميزانية هذه.
والأهم من ذلك أن مواطني الدول الأفريقية، وهم المستفيدون الرئيسيون من السلع والخدمات التي تقدمها الدولة، يجدون أنفسهم في مواجهة مباشرة مع هذا الاختلال المالي. كما تمتد التداعيات المحتملة إلى ما هو أبعد من مجرد الاعتبارات الاقتصادية، ذلك أن النقص المستمر في الإيرادات الضريبية المتوقعة يمكن أن يؤدي إلى تقويض توفير الخدمات العامة الأساسية، مما يؤثر على جودة الحياة بشكل عام ويعيق التنمية الشاملة.

وعلى الرغم من التضخيم الحكومي لاستراتيجيات تحصيل الضرائب، فإن أحد المخاوف الملحة يدور حول التباين الملحوظ في الإيرادات الضريبية المتوقعة والفعلية. ولاستجلاء حقيقة هذه المفارقة، يتعين تحليل العوامل السببية المحتملة.

ولعل التنافس الأساسي يكمن في منهجيات تحصيل الضرائب نفسها. فعلى الرغم من أن الحكومات ركزت اهتمامها على هذه الآليات، إلا أن سؤالاً محورياً ما زال يطفو على السطح:

هل يتناسب هذا التركيز المتزايد مع تعزيز جودة وفعالية المنهجيات المنفذة ؟

لا يضمن اعتماد تقنيات قوية أهميتها أو فعاليتها في بيئة اجتماعية واقتصادية متنوعة، مما قد يؤدي إلى نتائج دون المستوى الأمثل.

وعلاوة على ذلك، فإن المنظور البديل يبحث بشكل أعمق في بيئة الاقتصاد الكلي. ومن البديهي أن يكون هذا الانخفاض الملحوظ في الإيرادات الضريبية مؤشراً لتقلبات أو اضطرابات اقتصادية أكثر أهمية. وقد يظهر الانكماش الاقتصادي أو التحولات القطاعية أو التحولات الأساسية الخاضعة للضريبة على أنها انخفاض في الإيرادات. وبالتالي إذا لم تكن استراتيجيات الدولة مرنة وقابلة للتكيف، فقد تتعثر في رصد هذه التحولات الديناميكية، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين ما هو متوقع وبين ما يمكن تحصيله فعلياً.

وثمة تحليل عالمي مقارن يكشف عن اتجاه واضح: من بين 49 دولة تسجل تحصيلات ضريبية أقل من 13% من ناتجها المحلي الإجمالي، هناك 20 دولة مذهلة تقع داخل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذه الإحصائية تبرز جانب الخصوصية الإقليمية وحجم التحدي.

ومن الممكن تقديم العديد من الفرضيات لتفسير هذا الشذوذ. فقد يكون هناك قيود متأصلة في البنية التحتية الضريبية الحالية، أو قد يؤدي وجود اقتصادات غير رسمية قوية إلى تقويض الوعاء الضريبية.
وبدلاً من ذلك، يمكن أن يكون للتهرب الضريبي، الذي تغذيه آليات الإنفاذ غير الكافية أو الثغرات التشريعية، دور في ذلك.
أجرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا مؤخراً تحليلاً شاملاً يقدم رؤى عميقة حول الإمكانات المالية لأفريقيا. ويؤكد جوهر هذا الفحص على أهمية تحسين أنظمة تحصيل الضرائب داخل القارة. ومن بين الجوانب المحورية في النتائج التي توصلت إليها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا هو التأكيد على أنه من خلال تحديد العقبات المالية والتخفيف من حدتها - والتي يشار إليها غالباً باسم "معوقات القدرة الضريبية" - ومن خلال تبسيط آليات تحصيل الإيرادات، تمتلك أفريقيا القدرة على تحقيق زيادة قدرها حوالي 110 مليارات دولار في إيراداتها الضريبية للفترة الممتدة من 2020 إلى 2025. ومن البديهي أن يكون لمثل هذا الارتفاع المحتمل في توليد الإيرادات الداخلية آثار اقتصادية تؤد في نهاية المطاف إلى تحول نموذجي نحو الاستقلال المالي.
وبالنسبة للجاذبية السياقية، فمن الممكن أخذ هذا التوقع في الاعتبار مقابل التدفقات المالية الخارجية. وقد أفادت بعض البيانات التي جمعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022، أن أفريقيا تلقت مساعدات إنمائية بقيمة 51 مليار دولار.
ويكشف تجاور هذه المساعدات الخارجية مع الإيرادات المحتملة من النظم الضريبية المحسنة عن تناقض صارخ. ومع ذلك، تبقى هناك احتمالية لمضاعفة هذا المبلغ من خلال الإصلاحات والاستراتيجيات الداخلية والإمكانات التحويلية الكامنة في المشهد المالي في أفريقيا.

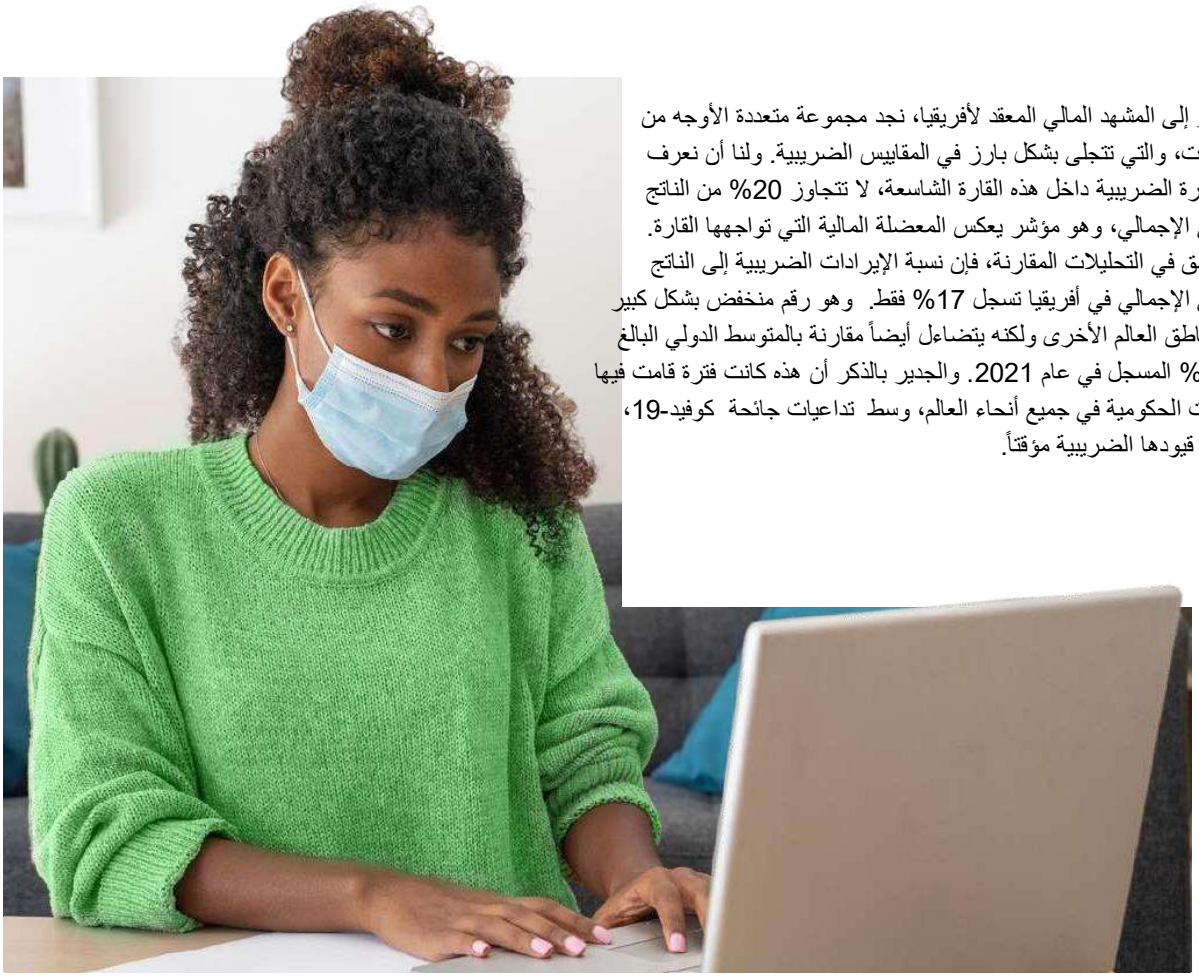

وبالنظر إلى المشهد المالي المعقد لأفريقيا، نجد مجموعة متعددة الأوجه من التحديات، والتي تتجلى بشكل بارز في المقاييس الضريبية. ولنا أن نعرف أن القدرة الضريبية داخل هذه القارة الشاسعة، لا تتجاوز 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر يعكس المعضلة المالية التي تواجهها القارة. وبالتعمق في التحليلات المقارنة، فإن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا تسجل 17% فقط. وهو رقم منخفض بشكل كبير عن مناطق العالم الأخرى ولكنه يتضاءل أيضاً مقارنة بالمتوسط الدولي البالغ 34.1% المسجل في عام 2021. والجدير بالذكر أن هذه كانت فترة قامت فيها الكيانات الحكومية في جميع أنحاء العالم، وسط تداعيات جائحة كوفيد-19، بتخفيف قيودها الضريبية مؤقتاً.

يشير الفحص الدقيق إلى أن أصل هذا القصور المالي يكمن في المقام الأول في العوالم المزدوجة لتصميم السياسات وتنفيذها. أولاً، تلقي القيود المتأصلة في السياسات الضريبية نفسها بظلال من عدم الكفاءة. ثانياً، وعلى نفس القدر من الأهمية، يبدو أن الآليات المطبقة لتحصيل الإيرادات دون المستوى الأمثل، وغالباً ما تحتاج إلى مزيد من الدقة والقدرة على التكيف.

ويؤكد هذا العائق المزدوج على الحاجة الملحة للتدخلات المستهدفة من قبل صانعي السياسات. ولا ينبغي أن تكون هذه التدخلات عامة بل يجب أن تتم صياغتها بدقة، مع مراعاة المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية متعددة الأوجه التي تنفرد بها البيئة الأفريقية.

وفي هذا الصدد، يؤكد تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بوضوح على خطورة هذه السردية من خلال طرح رؤية عميقة: في حالة معالجة هذه العوائق المالية بشكل استراتيجي، فإن أفريقيا ستصبح على أعتاب مخزون هائل من الإمكانات الاقتصادية الكامنة. وتشير القدرة المالية التحويلية، كما حددتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، إلى إعادة تصور الاستراتيجيات المالية للقارة.

إن التحديات المالية في أفريقيا، وعلى الرغم من أنها تبدو شاقة، إلا أنها تنطوي في الواقع على جانب مشرق. فمن خلال مواجهة التحديات الثنائية للسياسة والإجراءات، يمكن للقارة أن تبشر بعصر من الانتعاش الاقتصادي القوي، مما يحول التحديات إلى فرص لا مثيل لها. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي. إيرنست آند بونغ

✦✦✦

ما بعد الصراع في البحيرات العظمى:
مرونة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومساحات التجديد

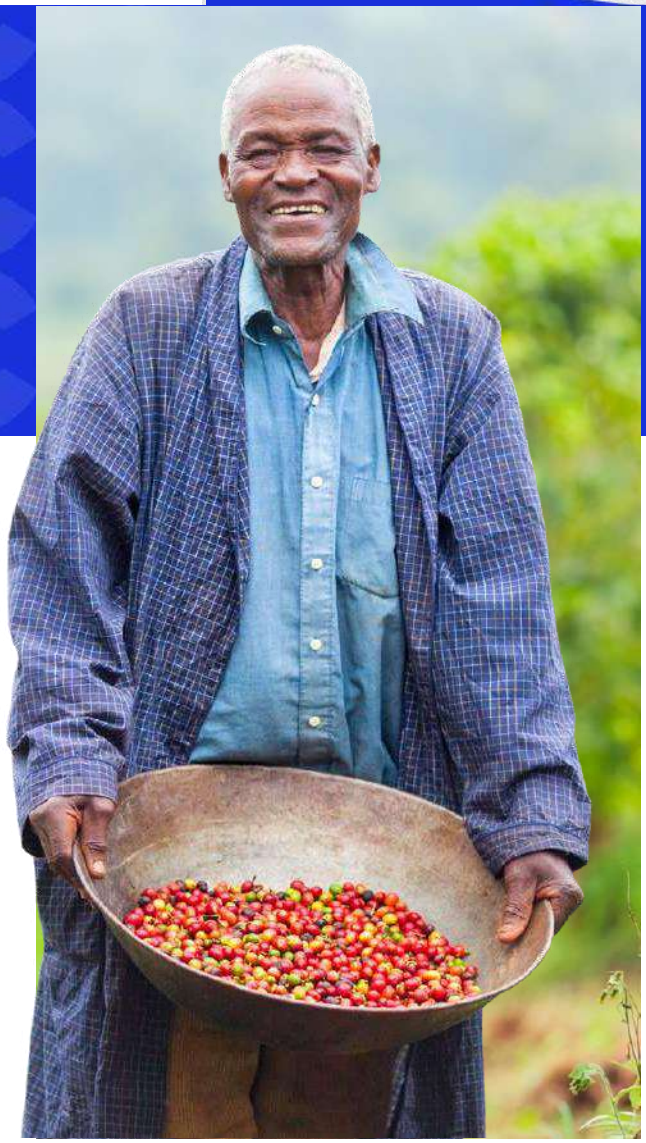

تهدف هذه النشرة الشهرية إلى إطلاع القارئ على المستجدات السياسية الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكبر دولة في منطقة البحيرات الكبرى، والتي تشهد منذ عقود حروباً أهلية ونزوحاً جماعياً للناس في جميع أنحاء المنطقة. كما تركز على الديناميات الجيوسياسية المنتشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لما يعرف باسم حروب الكونغو ومساحات التجديد.

بالتزامن مع ذلك، تستهدف النشرة، من خلال التركيز على جمهورية الكونغو الديمقراطية، تبديد التوصيف الشائع للبحيرات العظمى كمكان للهلاك والكآبة، وتناولها كوجهة للمرونة والقوة ومساحات التجديد المزدهرة على الرغم من ضراوة الفوضى.

تستخدم الثروة المعدنية الوفيرة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تمتلك أكثر من 70% من الكولتان في العالم، لصنع مكونات حيوية للهواتف المحمولة. كما تحتوي البلاد على 30% من احتياطيات الماس على الأرض، واحتياطات هائلة من الكوبالت والذهب والنحاس والبوكسيت وغيرها من الثروات الطبيعية.

ولا يمكن فصل الثروات الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن تردي الأوضاع السياسية في البلاد، مما يجعلها نقطة جذب للناهبين من جميع أنحاء العالم. ومن المحزن أن التنافس على ثرواتها قد غذى الحروب الأهلية، التي أعاقت نمو البلاد وقدرة شعبها على الازدهار.

✦✦✦

اشتعلت حرب الكونغو الأولى (1996-1997) عقب الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994. وشملت حرب الكونغو الثانية (1998 -) بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية العديد من اللاعبين الإقليميين، حيث وقفت أنغولا وناميبيا وزيمبابوي إلى جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين دعم الجيشان الأوغندي والبوروندي رواندا. وفي عام 1999، أرسل مجلس الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، في أكبر عملية لحفظ السلام، وأعيدت تسميتها لاحقاً باسم (بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية).

وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة المستمرة، إلا أن الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زلت مشتعلة دون هوادة، إذا يواصل متمردو حركة 23 مارس في رواندا وغيرهم من الجماعات المسلحة زعزعة الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.
وفي ظل هذه الظروف، قررت كتلتان إقليميتان المشاركة في عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشملت هذه الجهود، التي اضطلعت بها جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في إطار ما يعرف باسم عمليتي نيروبي ولواندا، نشر قوة لحفظ السلام في شرق أفريقيا في عام 2022 لاستعادة الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الغنية بالمعادن. وتشمل المبادرة الإقليمية أيضا، في جملة أمور، انسحاب جميع الجماعات المسلحة الأجنبية، والتحقيق في المزاعم المثارة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها.

✦✦

انتخابات ديسمبر 2023

سيؤدي القتال الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وآثاره بين الأعراق إلى زيادة تعقيد الظروف الصعبة بالفعل وعدم الاستقرار السائد. كان الوضع سيئاً للغاية لدرجة أن الأمم المتحدة أعربت عن قلقها بشأن نشر خطاب الكراهية في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2023. وفي 27 فبراير 2023، شدد الرئيس فيليكس تشيسيكيدي على ذات المخاوف في خطاب ألقاه أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (الرئيس المنتخب لجمهورية الكونغو).

صمود جمهورية الكونغو الديمقراطية

بعد قراءة الجزء الأول من هذا المقال، قد ينظر القارئ إلى منطقة البحيرات العظمى باعتبارها منطقة منكوبة، لا سيما بعد أكثر من ثلاثة عقود من الصراعات الوحشية. وحسب بعض الروايات، أودت المعارك بحياة أكثر من 1.3 مليون شخص وشوهت وجرحت الكثيرين (1989-2022). وبغض النظر عن التكلفة الاقتصادية، فقد أدى الصراع إلى نزوح 11.71 مليون نازح (بحلول مارس 2023)، وهي مأساة كبيرة وسبب لمعاناة وحزن كبيريّن للكثير من الناس (بيانات صراع أوبسالا 2023).

وبوجه خاص، كان من الممكن أن يرسم هذا المسار واقعاً مؤلماً لشعب مزقته الحرب وغمرته البؤس واليأس. ومع ذلك، كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية الأكثر تضرراً، ونهبت ثروتها من الموارد الطبيعية ؛ لا سيما وأن البلاد فقد طوال هذه الحرب مساحات شاسعة من أراضيها في خضم قتالها لما يقرب 120 من قوات المتمردين والعديد من المرتزقة. وعلى الرغم من هذه القيود والتحديات، إلا أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع هشاشتها، استطاعت الحفاظ على هويتها القومية، حيث حافظت 26 مقاطعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على شكل من أشكال البيروقراطية العاملة ولكن غير الفعالة.

وكثيراً ما قوبل بعدم التصديق أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية نما بنسبة 8.5% في عام 2022، مقارنةً بـ 6.2% في عام 2021، ويعزى ذلك إلى القطاع الاستخراجي (الذي نما بنسبة 20.8%) وانتعاش الصناعة غير الاستخراجية (التي ارتفعت بنسبة 3.2 %)، مدفوعة بالخدمات على الرغم من تدهور الوضع الأمني في شرق البلاد في 2021-2022. وعلى جانب الطلب، كان النمو الاقتصادي مدفوعاً بالصادرات القوية (23.8%) والاستثمار (18.6%) على الرغم من أزمة الطاقة العالمية. وبلغ التضخم 9.1% في عام 2022 بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة المستوردة. واتسع عجز الموازنة إلى 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، مقارنةً بـ 0.9% في عام 2021 بسبب الإنفاق الاستثنائي (الأمن والانتخابات)، وذلك على الرغم من الزيادة غير العادية في الإيرادات والمساعدات، والتي ارتفعت إلى 17.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بـ 13.7% في عام 2021. ومع ذلك، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة 8% في عام 2023 و 7.2% في عام 2024، مدفوعاً بالقطاع الاستخراجي، والذي من المتوقع أن ينمو بنسبة 12% على الأقل بين عامي 2023 و 2024 (بنك التنمية الأفريقي 2023).

لم تُمنح جمهورية الكونغو الديمقراطية الفضل الذي تستحقه في التمسك بنظام ديمقراطي متعدد الأحزاب تم تحقيقه بشق الأنفس في أعقاب استفتاء عام 2005 الذي وافق على دستور عام 2006 (المعدل في عام 2011) لتمهيد الطريق لديمقراطية تنافسية متعددة الأحزاب بعد 46 عاماً من الحكم الاستبدادي والحرب الأهلية الوحشية. أجريت انتخابات متعددة الأحزاب في الأعوام 2006 و 2011 و 2018 و 2019.

تسجيل الناخبين (24 ديسمبر 2022-17 مارس 2023) تمهيداً للجمعية الرئاسية والوطنية ومجالس المحافظات في 20 ديسمبر 2023. أجريت هذه الانتخابات في بيئة سياسية غير مواتية للنجاح، يشوبها العنف الانتخابي والمخالفات. ومع ذلك، فإن مجرد نجاح البلاد في إجراء هذه الانتخابات أشبه بالمعجزة والانجاز الذي يستحق الثناء.

مساحات للتجديد

غالباً ما تجاوزت التعليقات على منطقة البحيرات الكبرى الجوانب غير المادية لمنطقة مليئة بالثقافات المثالية للتجديد والمقاومة الحديثة والتقليدية. ولعل هذا القسم من النشرة يتناقض بوضوح مع السردية التي تقدم شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على أنه متفرج سلبي، تطارده المعاناة الجماعية وعقلية الضحية. وعلى العكس من ذلك، لم تفقد قرى ومدن وبلدات جمهورية الكونغو الديمقراطية سحرها وشغفها بالأغاني والموسيقى والمسرح والسينما لتغذية الروح وتجديد شبابها.

على سبيل المثال، يشير إدراج اليونسكو لكينشاسا في بوابة شبكة المدن الإبداعية إلى تنوعها الثقافي الكبير وفعالية مجتمعها النابض بالحياة من الفنانين. تصف اليونسكو كينشاسا بأنها موطن لاستوديوهات تسجيل متعددة، بما في ذلك أوليمبيا ونغوما ولونينغيزا، حيث ظهر لأول مرة موسيقيون وفرق موسيقية رائدة مثل الجاز الأفريقي وأوك جاز كجزء من حركة الموجة الثانية لرومبا الكونغولية (اختلافات حول الجمال في عالم الأصوات الكونغولي).

كما تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر مهرجان سينمائي في وسط أفريقيا، وهو مهرجان فيكين السينمائي الدولي في كينشاسا، الذي يقام سنوياً على مدى السنوات العشر الماضية. وتلقى المهرجات مئات الطلبات من الفنانين حول العالم للحصول على شرف عرض الأفلام في المهرجان.

وتنظم يولي مهرجان الكونغو السينمائي الدولي (CIFF)، الذي كان يُعرف سابقاً بمهرجان سلام كيفو السينمائي الدولي، تحت رعاية شركة أفريقيا والكيبو للإنتاج السينمائي، وتحت إشراف المخرجة والناشطة الكونغولية بيتنا ندااليكو. وتم تنظيم النسخة الأولى في أكتوبر 2005 في غوما، شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو أول مهرجان سينمائي دولي في البلاد. ويتضمن مهرجان الكونغو السينمائي الدولي، الذي يتم تنظيمه لمدة عشرة أيام، عروضاً للأفلام ومناقشات مجتمعية، وورش عمل لإنتاج مقاطع الفيديو، والتسجيل الصوتي، وتأليف الموسيقى وأدائها، وحفلات موسيقية حية، ومسابقة للرقص.
ومن اللافت أن شعب الكونغو الأوسع يميل إلى استخدام الثقافة بمعناها الأوسع كأداة لمناصرة إنهاء الصراعات المسلحة والإصلاح السياسي، عبر مجموعة واسعة من وسائل الإعلام وأدوات التوعية لتوفير المعلومات وإثراء الحوار وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية على معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية. على سبيل المثال، ساهمت جهود البحث عن أرضية مشتركة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة والحوار وحقوق الإنسان والتوترات المصاحبة لعودة اللاجئين والنزوح الداخلي.

الخلاصة

خلال السنوات الثلاث الفائتة، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية ذروة التعاون بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإحلال السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك نشر بعثة لحفظ السلام تابعة لجماعة شرق أفريقيا. ومن خلال الموافقة على تجديد قوات جماعة شرق أفريقيا، يفترض أن تكون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أدركت فائدة بعثة حفظ السلام. ويشير الوضع على الأرض إلى أن الحل الأفريقي للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يتوقف على نهاية الحرب التي تشمل حركة 23 مارس والجماعات المسلحة الأخرى، وقبول جميع أصحاب المصلحة المحليين لقوات حفظ السلام التابعة لجماعة شرق أفريقيا في ظل مهمتها المحايدة وقدرة المبادرات الدبلوماسية الإقليمية على خلق مساحة من الثقة وتطبيع العلاقات وتعزيز التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها الشرقيين.

وفي خضم هذا الصراع الوحشي وحالات الموت والإصابات وانتهاكات حقوق الإنسان والنزوح، ما زال الملايين في جمهورية الكونغو الديمقراطية على استعداد لتجاوز الصعاب، والعمل لضمان دوران عجلة الاقتصاد، وهم يبذلون قصارى جهدهم كل يوم لإنتاج وإعادة إنتاج ما يشبه الحياة الطبيعية في ظروف غير طبيعية. وتركز المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية بشكل أساسي على حجم المأساة، وهو موقف يمكن تبريره بالنظر إلى خطورة الوضع. وفي خضم كل ذلك، غالباً ما يتم إغفال مساحات المرونة والتجديد في أحسن الأحوال وإهمالها في أسوأ الأحوال.

يتناول هذا الجزء كيف يكافح معظم الناس لتجاوز الكارثة، والانخراط في مساحات متعددة من الفرص الاقتصادية والنضال السياسي، والتغلب على التحديات الهائلة لكسب لقمة العيش والتحايل على صعوبات لا تطاق ولا هوادة فيها من أجل البقاء. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتم توظيف مختلف أشكال الفن والموسيقى والسينما والمسرح بفعالية لخلق وإعادة الحياة الاجتماعية في أصعب الظروف.

وعلى الرغم من هذه العوامل مجتمعة، إلا أن الشرارة الكونغولية وحب الحياة والجمال لم تخفت أبداً، بل تواصل إنتاج ثقافات المقاومة، والعديد من السرديات الخطابية الاجتماعية والسياسية، وغيرها من الأشكال الأدبية لتنشيط ورفع معنويات الناس. إن فكرتهم ليست فكرة مجردة عن الفن الراقي، ولكنها أيضاً طريقة للبقاء على قيد الحياة، وتوليد الدخل، وإثراء النفوس، وتهيئة سبل العيش في أرض محاصرة بالمصاعب وغارقة في جدلية الآخر.